

فاروق يوسف



التحارب وتفتي البلاد النسبية

ما لم يقع القتل يوميا، لكان العراقيون قد انتبهوا إلى ما انتهت إليه حياتهم من فقر ويؤس وضحالة وجهل وعبودية وتصحر وخواء كامل.

أما أن يُقتل كل يوم عشرات العراقيين في عمليات تفجير تفنذ أحيانا من قبل المتحاربين وأحيانا أخرى عن طريق سيارات مفخخة وعبوات لاصقة، من غير أن تتبنى جهة ما تلك العمليات ومن غير أن تعلن الأهداف التي تسعى الجهات التي تخطلل لذلك القتل المنهج إلى الوصول إليها فإنه أمر يدعو إلى الاستغراب.

فهل هو قتل من أجل القتل؟ ومن يصفى حساباته الآن مع الشعب العراقي، في ظل فوضى الطوائف؟

سأترك جانباً المزايم التي ترددها الحكومة ومن بعدها وسائل الإعلام الطائفية ومن بعدها بعض المواطنين الذين هم في حقيقتهم ضحايا التجهيل والتفخيخ الطائفي. فالحديث عن بصمات القاعدة صار أشبه بمقيص عثمان، يعود إليه المتبحرون في صنع السياسات والمكائد والمؤامرات كلما أرادوا الانحراف عن مواجهة الحقيقة.

القاعدة التي هي شركة أمنية لا تعمل لحسابها الخاص، وهي إن عملت بمبدأ التكفير فإنها لا توزع جرائمها بالتساوي بين فريقين، أحدهما كافر كما يُشاع والآخر يشارطها جزءا من ثوابتها العقائدية كما يُشاع أيضا.

العراقيون يُقتلون بغض النظر عن مذهبهم، ولكن علينا أن نتساءل عن نوع العراقيين الذين يُقتلون لكي نتعرف على الجهة التي تستفيد من قتلهم.

غالبا ما تقع التفجيرات في الأسواق الشعبية، في المواقع التي يتجمع فيها العمال العاطلون، في المقاهي والمطاعم الأكثر بؤسا، في كراجات حالات النقل العام وسواها من الأماكن التي يرتادها الفقراء.

إن بجد القاتل في تلك الأماكن سوى الفقراء، وهو يعرف ذلك جيدا. فما الذي يستفيد ذلك القاتل من قتل بشر، لن يؤدي قتلهم إلا إلى إزهاق أرواح بريئة وإلى تكبير ذويهم بمزيد من قيود الأثم والقهر والحرمان؟

يقال دائما أن تلك العمليات إنما تهدف إلى عزيمة الثقة بالحكومة، من جهة فضع عجزها عن إدارة الملف الأمني. وهو قول يفضي على تلك الحكومة هالة لا تملكها. ذلك لأن الحكومة ما كان لها أن تكون موجودة لولا الغطاء الذي توفره لها الحماية الأميركية والدعم الإيراني. ثم إذا كانت الحكومة هي المستهدفة من قبل أعدائها فلم لا يوجه أولئك الأعداء ضرباتهم إليها، بدلا من أن يوجهوها إلى الفقراء، الذين لن يؤثر موتهم في شيء على الحكومة؟

الحكومة وهي المستهدفة كما تدعي لم تظهر يوما ما أدنى اهتمام في مجال التصدي لعمليات القتل الجماعي التي يتعرض لها الشعب العراقي. إنها تكتفي بعزل المناطق التي تقع فيها عمليات التفجير، بغية تنظيفها من آثار الجريمة. لتتبرك في تكريس فعل النسيان، الذي صار عادة عراقية. ثم بعد العراقيون ينظرون بهيبة وإجلال إلى قتلاهم الذين مضوا إلى الموت. صار مهمهم ينصب على قتلاهم الذين سيذهبون إلى الموت في أية لحظة قادمة.

أهذا ما يسعى إليه تنظيم القاعدة؟

لو أخرجنا ذلك التنظيم الإرهابي من المعادلة، لبدت ملامح ومسارات وأهداف الجريمة أكثر وضوحا. ذلك لأن القتل، كل القتل الذي يشهد العراق يخلو من الدوافع الطائفية، كما أننا نبتغي أن نكون حذرين في الاستسلام لكذبة الدوافع الدينية.

هنالك بعد سياسي هو ما يقف وراء كل ذلك القتل، يساهم السياسيون ومتعهدو الأوقاف الدينية وعلاميو الطوائف في التستر عليه. فما لم يقع القتل يوميا، لكان العراقيون قد انتبهوا إلى ما انتهت إليه حياتهم من فقر ويؤس وضحالة وجهل وعبودية وتصحر وخواء كامل.

كان الاحتلال الأميركي قد عبر عن أقصى درجات لؤمه حين سلم العراق إلى طاقم سياسي، لا يضم سوى القتلة، الذين يفتخرون في كل شيء إلا أنهم يتفقون على قتل العراقيين.

كان آياد علاوي قد حضر بنفسه ليشهد إبادة سكان الفلوجة عام 2004 فيما كان شوري المالكي قد أمر بقتل المحتجين السلميين في الحويجة.

فريق الجريمة لا يزال يمارس دوره في تدمير العراق، البلاد التي ذهبت إلى النسيان.

قوات الأمن تحرر رهائن بتكريت..

أكثر من (90) قتيلا في تفجيرات العراق



■ آثار التفجيرات في جنوب بغداد

بغداد / متابعات :

قتل 27 شخصا وأصيب أكثر من ستين في تفجير مزدوج استهدف زوارا شيعة جنوب بغداد، وبهذا يرتفع عدد قتلى التفجيرات والعمليات المسلحة في العراق خلال الساعات الـ 24 الماضية، إلى 94 قتيلا وأكثر من 150 جريحا.

وبالتزامن مع تلك التفجيرات شهدت مدينة تكريت الواقعة شمال بغداد احتجاز رهائن على أيدي مجموعة مسلحة بمقر المجلس المحلي، تمكنت قوات الأمن العراقية من تحريرهم بعد عملية اقتحام ناجحة.

وذكرت مصادر في الشرطة العراقية أن سيارتين مفخختين انفجرتا بالتتابع في ناحية الرشيد جنوب بغداد، واستهدفتا مواكب الزوار الشيعة الذين يحيون أربعينية الإمام الحسين مشيا على الأقدام وصولا إلى مدينة كربلاء، حيث يوجد ضريحا الإمامين الحسين والعباس، مما أسفر عن سقوط أكثر من 27 قتيلا وأكثر من ستين جريحا.

وسبقت ذلك أعمال عنف دامية أسفرت عن مقتل 64 شخصا على الأقل وإصابة أكثر من مائة بجروح في سلسلة عمليات مسلحة وتفجيرات وقعت في العاصمة وعدد من المحافظات العراقية.

وبغداد قتل 23 شخصا وأصيب أكثر من 85 في سلسلة تفجيرات متزامنة وقعت بمناطق متفرقة.

وفي مدينة بيجي شمال محافظة صلاح الدين، قتل 11 شخصا هم خمسة من أفراد الشرطة وستة فوجروا أنفسهم، وأصيب عدد آخر من الشرطة في هجوم مسلح شنه مهاجمون يرتدون أحزمة

وكان المسلحون اقتحموا مبنى المجلس التابع لقضاء تكريت مركز محافظة صلاح الدين بعد تفجيرهم سيارة مفخخة أمام المبنى، وفرضت السلطات العراقية عقب ذلك حظرا شاملا للتجول في تكريت وأخلت مدارس المدينة.

وجاء حادث اقتحام المجلس المحلي بعد نحو ساعتين من قيام مسلحين بهجمة مركز للشرطة في مدينة بيجي المجاورة (220 كلم شمال بغداد)، مما تسبب بمقتل خمسة من أفراد الشرطة وثلاثة مسلحين.

وقالت مصادر أمنية إن ثلاثة مسلحين هاجموا مركز الشرطة بعد تفجير سيارة مفخخة، فقتلوا في بئد الأمر أحد الضباط وشرطيا وتحصنوا بأحد الغرف، واقتحمت بعد وقت قصير فرقة من قوات التدخل السريع المركز فقتلت أحد المسلحين الثلاثة، قبل أن يفجر المهاجمان الآخران نفسيهما ويقتلا ثلاثة من أفراد قوات الأمن، وفقا لرائد في الشرطة وطبيب في مستشفى بيجي. وأصرحت المصادر عن اعتقالها بأن المهاجمين ربما كانوا يتوون تحرير سجناء مرتبطين بتنظيم القاعدة محتجين في بداية مديرية الشرطة المجاورة.

وتأتي هذه التطورات الأمنية عشية ذكرى مرور عامين على انسحاب القوات الأميركية من العراق في 18 ديسمبر 2011.

وتمثل أعمال العنف الأخيرة حلقة جديدة من مسلسل العنف اليومي المتصاعد منذ إبريل وسط عجز القوات الأمنية عن وقف التطور الأمني الذي يرجح مراقبون استمراره حتى الانتخابات المقبلة في أبريل 2014.

وانفجرت سيارة مفخخة أخرى بمنطقة البياع جنوب غرب بغداد مما أسفر عن سقوط قتيل وتسعة جرحى، وفي تفجير رهائن على أيدي مجموعة مسلحة، وأعلن أشخاص وأصيب سبعة بجروح، كما قتل شخص في انفجار عبوة لاصقة ثبتت بسيارته في منطقة المحمودية إلى الجنوب من مدينة بغداد.

وفي الموصل، هاجم مسلحون مجهولون حافلة لنقل الركاب في غرب المدينة الواقعة شمالا مما أدى إلى مقتل ستة رجال وست نساء، وفق ما أفاد به رائد في الشرطة ومصدر طبي.

ونافسة استهدف مركز شرطة بالمدينة. وقد حمل أعضاء مجلس محافظة صلاح الدين الحكومة العراقية مسؤولية تردي الوضع الأمني، وحثوا بتغيير القيادات الأمنية الحالية وتشكيل قيادة عمليات خاصة بالحفاظة.

وفي منطقة النهضة وسط العاصمة، قتل أربعة أشخاص وأصيب تسعة بجروح في انفجار سيارة مفخخة، في حين قتل أربعة أشخاص وأصيب 11 شخصا في انفجار سيارة أخرى قرب مجلس محافظة بغداد بالقرب من المنطقة الخضراء التي تضم مقر الحكومة والسفارات الأجنبية.

الداخلية التونسية تحذر من مظاهرة (أنصار الشريعة)



■ اجتماع المؤتمر الوطني العام في ليبيا

عن ساحة العمل العام منذ مدة طويلة.

وقالت الداخلية التونسية في البيان ذاته "إنها ستستخذ الإجراءات الأمنية الضرورية لتأمين هذه المظاهرة، وتدعو الأطراف المنظمة إلى تحمل مسؤوليتها في المحافظة على احترام البرنامج المسبق والتوقيت طبقا للقوانين والتراتبية الجاري بها العمل المتعلقة بالاجتماعات العامة والمظاهرات".

يشار إلى أن عددا من القوى السياسية والمدنية والأهلية الإسلامية قد أعلنت، الخميس الماضي، عن تأسيس "مجلس دعم الثورة" الذي يهدف لاستكمال المسار الثوري، على حد تعبيرها، من بينها حركة وفاق وحزب العدالة والتنمية والتيار السلفي وحزب جبهة الإصلاح وتيار الإخوان المسلمين وحزب التحرير وجبهة الجمعيات الإسلامية وحزب الأصالة وتيار "عائدون".

كما أعلن الموسسسون خلال ندوة صحافية عقدت بالعاصمة تونس، الأسبوع الماضي، من أن نشاط المجلس سيطلق يوم 17 ديسمبر 2013 (الذكرى الثالثة لإقدام الشاب محمد البوعزيزي على حرق نفسه) في تحرك شعبي كبير في ساحة القصة، حيث مقر الحكومة التونسية، على حد تعبيرها.



■ أنصار الشريعة في تونس

تونس / متابعات :

أعلنت وزارة الداخلية التونسية منعها مشاركة أية تنظيمات محظورة خلال التحركات الشعبية يوم 17 ديسمبر 2013 القادم الموافقة للذكرى الثالثة لاندلاع الثورة، التي أطاحت بنظام الرئيس التونسي الأسبق زين العابدين بن علي عام 2011.

وقالت الوزارة في بيان لها "يمنع مشاركة أي تنظيمات محظورة ورفق شعاراتها، للاحتفال بالذكرى الثالثة لاندلاع الثورة التونسية يوم 17 ديسمبر 2013 بساحة القصة وكل مخالفة لهذه الإجراءات تعرض

المنظمين للتبعات القانونية والتدخل الأمني الفوري في إطار القانون".

ويأتي ذلك في أعقاب الدعوة التي توجهت بها جماعة "أنصار الشريعة"، ذات التوجهات الجهادية المحظورة في تونس للمشاركة في التحركات الشعبية الموافقة للذكرى الثالثة لاندلاع الثورة، الأمر الذي اعتبره مراقبون "محاولة من التنظيم الجهادي لفتك العزلة عن نفسه، خاصة بعد تصنيفه من طرف الحكومة في أغسطس الماضي كتنظيم إرهابي، وغيابه

برلمان ليبيا يصدر قراراً بمل التكتيقات المسلحة في البلاد

حققت بعض التقدم في تنفيذ القرار بالعاصمة طرابلس مدن متشككة لثنتين لغرض ذاته بكل من بنغازي ودرنة ون الحديت عن تقدم فعلي على الميدان.

وعلق مدير المركز الليبي للبحوث والتنمية سنوسي بسبكي في بيان: "إن المؤتمر الوطني العام يواجه تحديات كبيرة بعد التكتيقات في أدائه، وهو في حاجة لاتخاذ مبادرات تعيد بعض الثقة فيه".

وأضاف "هنالك اليوم شبه إجماع على ضرورة إنهاء وجود التكتيقات المسلحة في ليبيا، والقرارات السابقة كانت واثقة وتعالج المسائل بطريقة جزئية، ولم تعالج مسألة الدمج نهائيا".

ويرى بسبكي كثير من المحللين والمهتمين بالشأن الليبي أن هذا القرار ليس سهل التنفيذ بالنظر إلى واقع الأمور في ليبيا اليوم، إلا أنه بمثابة رسالة طمأنة لتراي العام بأن المؤتمر يسعى إلى حلحلة الواقع الأمني المتدهور.

طرابلس / متابعات :

أصدر المؤتمر الوطني العام في ليبيا (البرلمان) قرارا بحل التكتيقات المسلحة أيا كانت تسميتها وتبعيتها بحيث تبقى مؤسسات الجيش والشرطة دون غيرها.

ويأتي هذا القرار بعد قرارتين أخريين صدرتا خلال هذه السنة وهما القرار رقم 27 القاضي بإخلاء طرابلس من التكتيقات المسلحة، والقرار رقم 53 القاضي بإخراج التكتيقات المسلحة من المدن الليبية كافة.

ويأتي القرار الجديد تطلعات قطاعات واسعة من المجتمع الليبي التي خرجت على اختلاف توجهاتها السياسية والإيديولوجية للمطالبة بإنهاء المظاهر المسلحة من الجيش والشرطة.

ويأتي القرار الجديد للمؤتمر الوطني العام والحكومة لم تنته بعد من تنفيذ القرار رقم 53 القاضي بإخراج التكتيقات المسلحة من المدن، وإن

إسرائيل تستعد لحرب عصابات في لبنان

ذكرت صحيفة «معاريف» العبرية أن العقيد بن لولو، قائد لواء المشاة الخامس بالجيش الإسرائيلي المعروف باسم لواء «كفير»، أكد أن الحروب القادمة لإسرائيل لن تشهد كتاب مبررات أو فيالق جنود، بل ستشهد حرب عصابات وعمليات هجومية من داخل المناطق السكنية.

وأضاف بن لولو، أن لواء «كفير» يدرك أن المواجهة القادمة لا محالة، وأنه سيكون عليه إدخال قواته إلى الحركة، بهدف السيطرة على القرى والمناطق التي يتم إطلاق الصواريخ منها، موضحا أنه ستكون هناك حاجة حتمية إلى قوات قتالية إضافية.

وأضاف أن أعداء إسرائيل وتحديدا حزب الله والمنظمات الأخرى، يدركون تفوق الجيش الإسرائيلي وسلاح الجو المتطور، علاوة على المعلومات الاستخباراتية وكثافة قدرات النيران البديعية والمشاة، وبالتالي فإن حزب الله والمنظمات الإرهابية سيدخل إلى المناطق الحضرية وسيتمتع بشكل أقل على الاتصالات، وسيحاولون القتال من تحت الأرض بهدف إبطاء تفوق إسرائيل العسكري.

وتابع بن لولو أن العدو الأكثر دكاء الذي يقف في مواجهة إسرائيل حاليا، سواء من حيث مستوى المعلومات أو الوسائل والعقيدة القتالية، مضميا: "إن حزب الله عدو كمي، ولديه شبكة اتصالات تحت الأرض، ومقاتلون أشداء، ووسائل قتالية متطورة جدا، وحركة حماس تحاول تقليد حزب الله، لكنها ليست بنفس المستوى من حيث القدرات العسكرية، أو من حيث الوسائل القتالية التي أصبحت من حيث مستوى المقاتلين، لذلك من الأصح الاستعداد لمواجهة السيناريو الأسوأ والأكثر تعقيدا".

وقال إن جنود لواء كفير يتدربون على الدخول إلى خلف خطوط العدو لإلحاق أكبر قدر من الخسائر، في صفوفه، لكن سلاح المشاة هو الذي سيشكل القيمة المضافة بفضل قدرته على الوصول إلى أماكن غير متوقعة.

سياسة واشنطن في سوريا والمنطقة ناشلة

استمرت الصحف الأميركية والبريطانية في تناولها للفضيحة السورية وما يتعلق بها من قضايا للدول الأكثر اهتماما بها. وأكثر الجوانب بروزا في تغطية هذه الصحف أن الجيش السوري الحزبي تدعمه الدول الغربية أصبح الحلقة الأضعف في الحرب السورية.

فضي مقال للكاتب ديفيد إغناشيوس بصحيفة واشنطن بوست تساؤل عما إذا كان الرئيس الأميركي باراك أوباما هو النسخة الأميركية للرئيس الروسي الأسبق ميخائيل غورباتشوف الذي أدت سياساته الإصلاحية إلى تفكيك الاتحاد السوفياتي.

وقال إغناشيوس إن ما يلهمه الأميركيون الذين يلتقون بقيادة ومهتمين في الدول الحليفة لواشنطن هو القلق من خشية تأكل قوة أميركا وصعود نفوذ قوى أخرى مثل روسيا والصين وإيران.

وكرر الكاتب ما أصبح يتردد عن الخطر الإيراني على المنطقة بعد مساعي إنهاء القطيعة بينها وبين الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة.

وفي الاتجاه نفسه نشرت لوس أنجلوس تايمز مقالا لدوليل كاماناس يقول فيه إن سياسة أوباما في سوريا انتهت إلى أن القوة التي تدعمها أميركا والغربية عموما -الجيش السوري الحر والائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية- أصبحت أضعف الحلقات في الحرب السورية.

وأشار كاماناس إلى أنه من المحتمل أن تغير الإدارة الأميركية توجهها في سوريا وتقرر أن التعاضل مع نظام بشار الأسد أفضل لها من مخاطرة تفكك سوريا وسيطرة الجهاديين التابعين لتنظيم القاعدة عليها.

وقال إن ذلك يعني اعترافا واضحا بفضل السياسة الأميركية في سوريا.

روسيا تؤكد نشر صواريخ بمحاذاة أوروبا

أكدت وزارة الدفاع الروسية ما نشرته صحيفة المانية حول نشر بطاريات صواريخ روسية قصيرة المدى في غرب روسيا بمحاذاة دول الاتحاد الأوروبي، ردا فيما يبدو على مشروع الدرع الصاروخية الذي يعتزم حلف الأطلسي نشره في أوروبا.

باسم وزارة الدفاع الروسية إيغور كوناشينكوف قوله إن «المنظمة الصواريخ التكتيكية من نوع إسكندر نشرت بالفعل في المنطقة العسكرية الغربية التي تضم جيب كاليينغراد الروسي الواقع بين بولندا وليتوانيا، موضحا أن هذا الانتشار، لا يخرق أي معاهدة أو اتفاق دوليين.

وتغطي المنطقة العسكرية الغربية الروسية مساحة شاسعة تمتد إلى موسكو وسان بطرسبورغ، وتصل إلى المحيط المتجمد الشمالي شمالا وأوكرانيا جنوبا.

وكانت صحيفة «بيدل»، الألمانية كشفت السبت الماضي أن روسيا نصبت خلال الأشهر الـ 12 الماضية بطاريات صواريخ من نوع «إسكندر إم» التي تعرف أيضا باسم «إس إس 26»، في كاليينغراد وعلى طول الحدود الروسية مع دول البلطيق.

في السياق نفسه، أعربت وزارة الخارجية البولندية اسم الأول الاثنين عن قلق بولندا من نشر روسيا هذه الصواريخ، وقالت إنها ستتفاوض مع شركائها في حلف شمال الأطلسي (ناتو) والاتحاد الأوروبي بخصوص ذلك.

وأضافت الوزارة في بيان خطط نشر صواريخ إسكندر إم جديدة في كاليينغراد مشيرة للقلق، وقالت إنها لم تتلق معلومات رسمية من روسيا بشأن نشر تلك الصواريخ.

وكان الكرملين حذر عام 2011 من أن روسيا يمكن أن تنشر في منطقة كاليينغراد بطاريات صواريخ من نوع إسكندر للرد على «التهديات» المتمثلة بمشروع الدرع المضادة للصواريخ التابع

لحلف الأطلسي في أوروبا، ويتضمن هذا المشروع نشر 24 صاروخا معترضا منذ الآن وحتى عام 2018 في بولندا وعدد مماثل في رومانيا.

ويعتبر مشروع الدرع الصاروخية نقطة الخلاف الأساسية بين حلف الأطلسي وروسيا، وبينما يقول الأطلسي إن الهدف من هذا المشروع الاحتراز من أي تهديد صاروخي من إيران، فإن روسيا تعتبره تهديدا لأمنها.

وقبل يومين أعلنت موسكو عن برنامج لتعزيز قدراتها الدفاعية، يشمل إدخال أربعين صاروخا بالستيا إلى الخدمة أثناء العام المقبل، جاء ذلك أثناء اجتماع موسع عقده الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مؤخرا مع كبار قادة الجيش.

وتعتقد موسكو أن مواصلة أميركا بناء درعها الصاروخية في أوروبا يأتي ضمن محاولاتها تحجيم القدرات الصاروخية الروسية التي بإمكانها الوصول إلى عمق أوروبا والولايات المتحدة.

أوروبا تحاول طمأنة روسيا بشأن أوكرانيا

أكد وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي الاثنين لتخبرهم الروسي سيرغي لافروف أن أي تقارب محتمل بين أوكرانيا وأوروبا لن تكون له «أي آثار سلبية»، على روسيا، في حين أخبر المسؤول الروسي نظراءه الأوروبيين أنه يتعين أن يكون لأوكرانيا حرية الاختيار، عندما يتعلق الأمر بدمجها.

في لقاء في بروكسل أكد الوزراء للاهروف أنه «بعد سنوات من التفاوض، على أوكرانيا توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وأن هذا التوقيع لن تكون له أي آثار سلبية على روسيا، بحسب ما صرحت به مسؤولة السياسات الخارجية بالاتحاد كاترين أشتون في أعقاب الاجتماع.

واعتبر وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس أنه «ليس هناك تناقض بين إمكانية قبول اتفاق الشراكة والتمتع بعلاقات جيدة مع روسيا».